قسمة الربح وانما اصله غرم مستهلك لا ما تقدر من لم يقبض استهلاك
مال من اعطى اذا اعطى عن حق وجب على غيره وقبل انما تقدر
مستلف فامن صاحبه على ذلك الخلاف في وقت التقويم عند التراجع
هل يقوم وقت الاخذ لوقت الوفا فالاول على انه استهلك والثاني
على انه استلف قال وفيه حجة لمذهب مالك رحمه الله من قام عن
غيره بواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن اذن له في القيام عنه وانما
لو ذبح احد الخليطين او الشريكين من الشركة شيا فهو مستهلك
فالقيمة يوم الاستهلاك فقط واحد بخلاف ما ياخذه الساعي كذا
نقله عن ابن المنير في المصابيح والفتح بنحوه مختصرا وهذا الحديث
بهذا السند قد ذكره المولف في مواضع مقطعا في عشرة مواضع
سبق منها في الزكاة ستة وباقيها في الشركة والخمس واللباس وترك الخيل
واخرجها ابو داود في موضع واحد تمامه

باب قسمة الغنم

اي بالعدد وبه قال حدثنا علي بن الحكم بفتحتين ابن ظبيان
بفتح المعجمة وسكون الموحدة المروزي الانصاري المودب قال حدثنا
ابو عوانة الوضاح ابن عبد الله اليشكري عن سعيد بن مسروق
ابن عدي والد سفيان الثوري عن عباية بن رفاعة بفتح العين
المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الالف مثناة تحتية مفتوحة ورفاعة
بكسر الراء ابن رافع بن خديج بفتح الخاء المعجمة واخره جيم عن جده
رافع بن خديج رضي الله عنه انه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
بذي الحليفة زاد مسلم كما المولف في باب من عدل عشرا من الغنم بجزور
من تهامة وهو يرد على النووي حيث قال تبعا للقاضي انه المهمل الذي
بثوب المدينة قال السفاقسي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في
قضية حنين فاصاب الناس جوع فاصابوا ابلا وغنما بكسر

البهرة والموحدة لا واحد له من لفظه بل واحده بعير قال رافع وكان
النبي صلى الله عليه وسلم في اخريات القوم بضم الهمزة للرفق
بهم ويحمل المنقطع فعجلوا بكسر الجيم وذبحوا مما اصابوه ونصبوا
القدور بعد ان وضعوا اللحم فيها للطبخ فامر النبي صلى الله عليه
وسلم بالقدور ان تكفأ فاكفئت بضم الهمزة الاولى اميلت
ليتفرغ ما فيها يقال كفأت الاناء اكفاته اذا املته وانا اكفات
لانهم ذبحوا الغنم قبل ان يقسم ولم يكن لهم ذلك وقال النووي لانهم
كانوا قد انتهوا الى دار الاسلام والمحل الذي لا يجوز الاكل فيه من
مال الغنيمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما يباح
في دار الحرب والمامور به من الادراق انما هو اتلاف المؤن عقوبة
لهم واما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على انه جمع ورد الى الغنم ولا يظن
بانه اتلف مال الغانمين لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاعة المال
نعم في سنن ابي داود بسند جيد انه صلى الله عليه وسلم اكفا القدور
بقوسه ثم جعل يرد اللحم بالتراب ثم قال ان النهبة ليست باحل
من الميتة او ان الميتة ليست باحل من النهبة شك هناد احد
رواته وقد يجاب بانه لا يلزم من تزييد الاتلاف لامكان تداركه
بالغسل لكنه بعيد ويحتمل ان فعله صلى الله عليه وسلم ذلك لانه
ابلغ في الزجر ولو ردها الى المغنم لم يكن فيه كبير زجر اذ ما
يوجب الواحد منهم من ذلك نزر يسير فكان افسادها عليهم مع
تعلق قلوبهم بها وغلبة شهواتهم ابلغ في الزجر ثم قسم عليه السلام
فعدل بتخفيف الدال عشرة بانبات تا التانيث في اصل
ابي ذر والاصيلي وابن عساكر والاصل المسموع على ابي الوقت
بقراءة الحافظ ابن السمعاني لكن قال ابن مالك لا يجوز اثباتها

وفي الفرع بفتحها ولم
يضبطها في اليونينية

قوله بل كذا بخطه بزاي
بعد موحدة وصوابه
كما في سنن ابي داود
بل بواو ثم ميم